إعادة الاعمار: سوء توزيع لا أزمة تمويل

عبد الحليم فضل الله

2007/9/8

تواجه الحكومة اللبنانية في ملف إعادة الاعمار ما لم تعهده أثناء الحقبة السورية، آنذاك ساعدتها المظلة السياسية المحكمة على التحلّل من موجبات المساءلة، والفت نفسها قادرة على تكرار الأخطاء ما لم تخرج على توازنات النظام أو تصطدم بقيد الموارد المتضائلة. وها هي اليوم تقع تحت طائلة رقابة سياسية واقتصادية وشعبية لم تعتدها، فتحاول الإفلات منها من طرق عدة؛ التظاهر بالشفافية، ربط الانجازات بالتمويل الخارجي دون الداخلي، واستدراج الشرائح المصابة إلى جدال مريب حول أسباب الحرب ونتائجها والمسؤوليات المترتبة عليها.

في مسألة الشفافية، ركزت الحكومة على تقارير الهيئة العليا للإغاثة التي تورد حجم المعونات الخارجية، والمبالغ التي أنفقت على بنود التعويضات والترميم وإعادة البناء المختلفة، وبذلك كانت تخلي ساحتها من شبهتي التفريط والتباطؤ، وتعمل في الوقت نفسه تجزئة الملف وصرف الانتباه عن أشكال التمويل الأخرى التي لا تمر مباشرة عبر الهيئة لكنها خاضعة لبروتوكولات رسمية موقعة مع الحكومة أو تتصل بترتيبات من السلطة النقدية، كالمشاريع التي يتولاها المانحون مباشرة، والهبات العينية، وبرامج دعم ومساندة المؤسسات المتضررة المدينة للقطاع المصرفي والتي أصدر مصرف لبنان تعميماً بشأنها، والمساعدات المخصصة للاعمار في باريس 3، إن أخذ هذه المبالغ بالحسبان، يرفع مجمل التمويل المتاح فعلاً من 758 مليون $ كما ذكر بيان رئاسة مجلس الوزراء الصادر في 2007/9/4، إلى حوالي 1150مليون $ استناداً إلى تقارير الهيئة العليا للإغاثة نفسها، ويرتفع المبلغ إلى أكثر من 1.5 مليار$ بإضافة المبالغ قيد التحصيل أو الإنفاق، وهذا يغطي قرابة 85% من الخسائر المباشرة، فيما يفوق التمويل الإجمالي المتوقع مجموع الخسائر المباشرة وغير المباشرة .

وكما يعلم الجميع، جرى إلقاء هذا الملف لأسباب سياسية على عاتق جهاز رسمي كان معطلا تقريباً على مدى المحن الكثيرة التي عرفها اللبنانيون، ولا يتمتع من الناحيتين الإدارية والبشرية بأدنى جهوزية، و لسنا هنا في وارد تقويم نشاط الهيئة العليا للإغاثة وتقرير ما إذا كان أداؤها جيدا أم رديئاً، فالمهم هو تقويم أداء السلطة بكامل أجهزتها، كيف تحسبت للمخاطر المحدقة وكيف تعاملت معها، أي خطة سابقة ولاحقة، وبأي طريقة أدارت عمليات التمويل مع الجهات والمؤسسات المانحة، وما الذي فعلته للتقريب بين رغبات هذه الدول وأولويات إعادة الاعمار؟

البيان الحكومي الأخير والذي دافعت فيه "رئاسة مجلس الوزراء" عن "سلوكها الاعماري" يجدد التساؤلات ويعيد تركيز الانتباه على الملاحظات التالية:

أولاً: لم يكن لدى الحكومة خطة طوارئ بالتالي لا موازنات استثنائية تلبي على الأقل الاحتياجات العاجلة، وهذا ليس جديدا، فقد أثير الأمر قبل التحرير مرات عدة في سنوات الوفرة، ويوم كان بوسع الحكومة تكوين احتياطيات مالية في مقابل المخاطر المترتبة على الاحتلال، الخيار البديل عند السلطة كان اللجوء إلى المانحين من دون تمييز بين دول صديقة وشقيقة وأخرى متحالفة مع العدو، كأنها تعبر بتقاعسها وعزوفها عن مجرد التهيؤ للتعامل مع النتائج عن رفضها لخيار المقاومة. انتهت الحرب الأخيرة ولم نشهد ولادة برنامج حكومي للنهوض وإعادة البناء شبيه بذلك الذي جندت من أجله السلطة كل قواها عند نهاية الحرب الأهلية. انشغل أركان السلطة بدلاً من ذلك بنثر التخمينات والتقديرات العشوائية على رصيف الجدال السياسي الظالم، وعوضاً عن الالتزام ببرمجة دقيقة اكتفت الحكومة ببيان شبه دوري حول تقدم العمل مقارنة بما تم جمعه من مساعدات وليس قياساً إلى أهداف واضحة ومتفق عليها.

ثانياً: لا يمكن التسليم بفكرة أن الدولة مسؤولة عن إعادة الاعمار بمقدار ما تلقته من أموال، و أنّ خصومتها مع المقاومة أثناء الحرب وبعدها يبرئ ذمتها من التبعات.

من واجب الحكومة وحدها تأمين الموارد اللازمة لإعادة الاعمار حتى ولو استفادت منها مناطق مليئة بالمعارضين، أما الفجوة بين التمويل الخارجي المتاح والتمويل الإجمالي المطلوب، (وتقدر هذه الفجوة بحوالي250 مليون$ ، ترتفع إلى500 مليون $ إذا احتسبنا تعويضات المؤسسات المتضررة غير الملحوظة في البرامج الحكومية) فيمكن ردمها "بسندات خزينة لإعادة الاعمار" يتم استردادها فور وصول المبالغ الأخرى الموعودة. واللافت أنّ تباطؤ وصول المساعدات وخصوصاً منها القروض الميسرة لم يقابله تحرك حكومي لحث الجهات المانحة على تنفيذ التزاماتها، رغم مرور سنة تقريباً على انعقاد مؤتمر المانحين في ستوكهولم .

ثالثاً: هناك سوء توجيه واضح –متعمد ربما– للمعونات الخارجية، أدى إلى فائض تمويل في بعض البنود ونقص في بنود أخرى.

وفق البيانات الرسمية توزعت الهبات والقروض الميسرة بحسب وجوه الإنفاق المخصصة لها على النحو التالي: 60% للبنى التحتيّة، 15% لدعم القطاع الخاص، 4% لأعمال الإغاثة والدعم الاجتماعي، 21% للمساكن. هذا في حين توزعت الخسائر على الشكل التالي: 63% مساكن، 14% بنى تحتية، 23% مؤسسات وقطاعات الاقتصادية. بالتالي فإنّ التمويل المتوفر للبنى التحتيّة يساوي سبعة أضعاف الخسائر الفعليّة وثلاثة أضعاف التقديرات الحكوميّة، أما التمويل المتاح لاعمار المساكن فلا يزيد عن 60% من التقديرات الحكومية للخسائر، فيما تكفي

الهبات والقروض الميسرة المخصصة لدعم القطاع الخاص تقريباً للتعويض على المؤسسات والوحدات الاقتصادية المتضررة.

إن بطء عمليات إعادة الاعمار والتعويض لا يعود إذاً إلى نقص التمويل، بل إلى سياسات غير ملائمة، فمن ناحية هناك أولويات لا تتناسب البتة مع احتياجات وتطلعات مجتمع المتضررين، ومن ناحية ثانية هناك توجيه خاطئ للمعونات حتى يصبح ممكنا إضافتها إلى سلّة المحاصصة، وإلا لما شهدنا هذا الحجم من المساعدات المخصصة لموارد لا علاقة لها بنتائج الحرب، وقطاعات لم تلحق بها أضرار تذكر.